ذكرها، وانما يجعل من ضرورة طمسها هدفاً رئيساً، وهو ما سنحاول ان نبيّنه.

لقد أشار أحد الباحثين، في معرض الحديث عن بعض جوانب هذا التعارض بين ما شكلته دعوة القسّام وبين الاتجاه الديني الذي كان يمثله المفتي، الى ان القسّام «كان يقاوم، بشدة، انفاق أموال الأوقاف في تشييد الأبنية (فندق الأوقاف في القدس) وتزيين المساجد بما فيها المسجد الأقصى ذاته، لان اعداد الشعب للجهاد وتسليحه لخوض المعركة أفضل واحق من الامور الشكلية التي يمكن انجازها في اوقات أخرى اكثر مناسبة، خاصة وان المبالغ التي انفقت، في ذلك الوقت، قدّرت بمئات الألوف من الجنيهات الاسترلينية التي كان في الامكان تسليح خمسة آلاف مقاتل بها آنذاك»[٧].

إن شكل هذه المعارضة، التي أبداها القسّام، تبدو على جانب قليل من الأهمية، خصوصاً وانها تتناول قضية ثانوية، على الأقل في شقها الأول، أي الموقف من سبل انفاق الأموال العامة، وهي اشكالية من الممكن ان تنحصر أهميتها في الاطار العام للاجتهاد الاسلامي، وفي جانب منه هو الجانب الفقهي. غير اننا نعتقد بأن هذا التعارض، حتى وان كان يصدر في جانبه الرئيس عن تنظير فقهي، إلا انه يتيح لنا ان نضع اليد، على اكتشاف، مصدر الاشكالية الأساسية في مواقف كلا الرجلين. ذلك ان هذا التعارض يفصح، في الواقع، عن الاطارين المرجعيين، المتعارضين، اللذين استقى كل منهما تفكيره، وبنى في اطاريهما مواقفه.

الاطار المرجعي الأول، هو الذي يعبر عنه تيار الفكر السلفي ذو النزعة الاصلاحية، كما ارتبط منذ منتصف القرن الماضي، بالتنظيرات الاصلاحية، على يد رائد السلفية الحديثة الافغاني، ومحمد عبده، وكما تجسد، أيضاً، باشكال المقاومة التي مارستها هذه الحركة، في محاربتها «البدع» الجديدة، واشكال الخرافات، كما تجلى ذلك في الحركة الوهابية، وهي ما يمكن تلخيص اهدافها بالعودة الى نقاوة الاسلام الأولى، من جهة، وارتباط هذا العودة بمشروع نضالي يستجيب للتحدي الذي يفرضه الخطر الغربي والتوسع الاستعماري.

أما الاطار المرجعي الآخر، فهو ما اطلقنا على تسميته في هذا البحث، مراراً، بالمؤسسة الاسلامية التقليدية، التي يمكن اعتبار المجلس الاسلامي الاعلى، ودار الاوقاف، والافتاء، أحد اشكال تعبيراتها وادواتها السلطوية؛ وهي مؤسسة كفّت، منذ زمن بعيد، عن لعب أي دور رئيس في مجال مواكبة التجديد في الفكر الاسلامي، واكتفت، في ظل نظام دولة السلطنة التي تعتمد اساساً على الحكم العسكري، بأن ينحصر نشاطها في قطاع ضئيل هو قطاع الاحوال الشخصية واحياناً العقارات[٨] «حيث في اطار هذا العصر، تظهر نزعة تأسيس مؤسسات دينية اكثر كنسية تقوم على رعاية ونشر الايديولوجيا الرسمية»[٩] أي ان تصبح المؤسسة الدينية، شيئاً فشيئاً، جزءاً من مؤسسة الدولة ذاتها، بكل ما يحمله ذلك من نتائج يترتب عليها، بصورة اساسية، اغلاق باب النقاش والاجتهاد.

هذا التطور التاريخي، الذي اشرنا اليه، كان قد جعل من المؤسسات الدينية ، في القرون الاخيرة من حكم السلطنة العثمانية، ان تتحول الى مصدر اساسي من مصادر الأدلجة لاسباغ مشروعية حكم الدولة، ولكي تتحول، في موازاة ذلك أيضاً، الى مصدر للامتيازات الاجتماعية، التي كان يسبغها هذا المنصب الديني. وهكذا يمكن ان نفسر، بناء على هذا الواقع، التسابق والصراع الذي كان يحدث بين ابناء العائلات الكبرى من أجل الوصول الى